

# **تأثير السياسة المناخية على السياسة الخارجية في ضوء التحديات والفرص الدولية**

**الباحث/ عبدالرحمن غانم المعضادي**

**باحث ماجستير في الأمن الوطني**

**كلية العدالة الجنائية- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**

## تأثير السياسة المناخية على السياسة الخارجية في ضوء التحديات والفرص الدولية

الباحث/ عبد الرحمن غانم المعصدي

### المستخلص:

يتناول هذا البحث أثر السياسة المناخية على السياسة الخارجية، في ظل تنامي التحديات البيئية وتزايد الضغوط الدولية نحو تبني سياسات خضراء. يسلط البحث الضوء على التحول في مفهوم الدبلوماسية المعاصرة، حيث أصبحت القضايا المناخية جزءاً من محددات السياسة الخارجية، خصوصاً في ظل ما تفرضه اتفاقيات دولية مثل اتفاق باريس من التزامات على الدول. تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين التغير المناخي والأمن الدولي، ومدى انعكاسه على استراتيجيات الدول، من خلال دراسة القيود والثغرات التي تعيق الدبلوماسية المناخية، مع إبراز أهمية التعاون الدولي كأداة لتخفيف الآثار المناخية وتعزيز الاستقرار العالمي. كما خصص البحث مبحثاً لتسليط الضوء على التجربة الإفريقية، من خلال استعراض نماذج من منطقة القرن الإفريقي، لبيان أهمية تعزيز الدبلوماسية المناخية الإفريقية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص والاتفاقيات الدولية والتقارير ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المناخية باتت عاملاً فاعلاً في توجيه السياسة الخارجية للدول، وأن تجاهل الاعتبارات البيئية يزيد من احتمالات الصراع ويقوّض الأمن الإقليمي والعالمي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نهج تكاملي يجمع بين العمل البيئي والدبلوماسي، وتعزيز العدالة المناخية من خلال دعم الدول النامية في التكيف مع آثار التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**الكلمات الرئيسية:** الأمن البيئي - الشرق الأوسط - التغير المناخي - الاستقرار

الإقليمي - الموارد الطبيعية.

### Abstract:

This research explores the impact of climate policy on foreign policy amid growing environmental challenges and increasing international pressure to adopt green strategies. It highlights the

shift in modern diplomacy, where climate issues have become central to foreign policy considerations, particularly in light of global agreements such as the Paris Agreement. The study analyzes the connection between climate change and international security, and how it influences the strategic behavior of states. It examines the limitations and gaps hindering effective climate diplomacy and underscores the importance of international cooperation as a tool to mitigate climate-related risks and enhance global stability. A special focus is given to the African experience, particularly the Horn of Africa, to showcase the significance of reinforcing African climate diplomacy. The research adopts a descriptive-analytical methodology, drawing on relevant international treaties, agreements, and reports. The study concludes that climate policy has become a key driver in shaping foreign policy, and that neglecting environmental considerations may escalate conflicts and undermine both regional and global security. It recommends the adoption of an integrated approach that combines environmental and diplomatic efforts, and calls for the promotion of climate justice by supporting developing countries in adapting to climate change and achieving sustainable development goals.

**Keywords:** Climate Diplomacy– Foreign Policy– Climate Change– International Cooperation– Climate Justice

## المقدمة:

إن التغيير هو سنة الله في خلقه كما أن المجتمع الدولي لم يبقى على وتيرة واحدة في كافة النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كما أن مساحات الدول وحدودها تغيرت عبر القرون ومن أهم أسباب هذه التغيرات تغير المناخ، وقد شغلت قضية المناخ كافة الباحثين في جميع التخصصات كما اهتم بها القانون الدولي من خلال الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة والمبادرات التي أطلقتها منظمة اليونسيف، كما تضافرت الجهود الدولية بين الدول، وكان الهدف من كل ذلك حماية المجتمع الدولي من الآثار

المتربة على تغير المناخ، وما ترتب على ذلك من نتائج غير متوقعة وعابرة للحدود، تؤدي إلى الإخلال بالأمن والسلم الدوليين<sup>(١)</sup>.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة تغير المناخ قد أصابت العالم بالقلق من الآثار غير المتوقعة لهذه التغيرات؛ حيث إنها تؤثر على البيئة بما عليها من كائنات حية، كما أنها تغير في الطقس بصورة ملحوظة للفرد العادي غير المتخصص. ولا ريب أن لآثار تغير المناخ مخاطر شديدة على حقوق الإنسان المختلفة من صحة وغذاء وغير ذلك من الحقوق، كما أن لها أضرار عديدة على الأمن البشري، الأمر الذي جعل القانون الدولي ينتبه إلى هذه المخاطر، فعمل من أجل تضافر الجهود الدولية للوقوف على أسباب هذه التغيرات المناخية، والتصدي لهذه الأسباب من خلال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما اتجهت الدول إلى عقد المؤتمرات والندوات في هذا الشأن، وآخرها: مؤتمر قمة المناخ الذي عقد بمصر في مدينة شرم الشيخ، والذي تم الاتفاق فيه على سرعة تنفيذ اتفاقية باريس التي عقدت لمواجهة التغيرات المناخية<sup>(٢)</sup>.

ومن المعلوم أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تغير المناخ، وتتنوع هذه الأسباب بين أسباب مباشرة وغير مباشرة، ويعتبر العامل البشري من أهم هذه الأسباب وقت السلم ووقت النزاعات المسلحة، وقد أقرت الأمم المتحدة بأن التغيرات المناخية تعد من الأمور التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وذلك من خلال القرار الصادر من مجلس الأمن بذلك؛ فالتغيرات المناخية تؤثر على الأمن الدولي؛ حيث تؤدي إلى ندرة الموارد الغذائية، وانتشار الجفاف والتصحر، وظهور اللاجئين المناخيين الذين لم تشملهم حماية دولية بشكل مباشر حتى الآن<sup>(٣)</sup>.

(١) عزة عبدالفتاح عكاشة، التغيرات المناخية ومدى تأثيرها على الأمن الدولي وتأثيرها به، مجلة كلية

الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، بدمهور، عدد ٨، مجلد ١، ٢٠٢٣، ص ٧٧٨.

(٢) هشام بشير، الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية لظاهرة التغيرات المناخية "دراسة حالة دول الخليج

العربية"، مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد ١١، ٢٠٢٢، ص ٧٨.

(٣) عبد المقصود زين الدين، البيئة والإنسان (دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة)، ط ٤، منشأة

المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٧م، ص ٣٣٣.

ومن جهة مقابلة يتأثر المناخ بانعدام الأمن الدولي؛ فالحروب والنزاعات المسلحة الداخلية والدولية قد تتسبب في حرق الغابات، وإطلاق الغازات السامة خلال تلك الحروب- تؤثر على الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى تغير المناخ، وتعد النزاعات المسلحة من الأسباب غير المباشرة التي تؤدي إلى التدهور البيئي، ومن ثم التأثير على المناخ<sup>(٤)</sup>.

### أهمية الدراسة:

يظل التغير المناخي التحدي الأكثر أهمية للإنسانية في الأيام المقبلة. الأكثر صعوبة في معالجة تداعياته، ليس فقط بسبب جوهره البعيد عن الإرادة الإنسانية، كونه معبرا عن غضب الطبيعة، وإنما بسبب القصور الذي لا يزال يهيمن على سياسات الدول، خاصة الكبرى، في صراعاتها المستمرة، وكذلك على سلوكيات الأفراد التي تعكس غياب ثقافة التعامل مع البيئة ومكوناتها على النحو الآمن.

إن التغير المناخي خطر حقيقي، ويحدث بشكل أسرع مما كنا نعتقد، ويخلف آثاراً مدمرة على العالم بصفة عامة، وعلى القارة الإفريقية بصفة خاصة. وإن تأخر العمل في مواجهة الاحتباس الحراري يجعل خفض مستويات المخاطر المناخية أمراً بعيد المنال. ومما لا شك فيه أن منع الصراعات على الموارد الطبيعية وإدارتها وحلها هي من بين التحديات الرئيسية للسلام والأمن في القرن الجاري. ومن شأن الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية، المقترن بالتدهور البيئي والتغير المناخي، أن يؤدي إلى تكثيف الضغوط التنافسية بين البلدان والمجتمعات بشأن الوصول إلى الموارد وملكيّتها واستخدامها.

### مشكلة الدراسة:

ويتوقع العديد من الباحثين والحكومات أن تصبح الموارد الطبيعية محركات رئيسة لعدد متزايد من النزاعات والصراعات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة محتملة على السلام والأمن الدولي والإقليمي والوطني.

<sup>(٤)</sup> عزة عبدالفتاح عكاشة، مرجع سابق، ص ٧٧٩.

وعليه، يتطلب دعم البلدان لتستطيع التصدي بفعالية لمخاطر الصراع، وتعزيز فرص بناء السلام، ورسم إستراتيجية واعية لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية في الدول الإفريقية.

في هذا السياق، تُعدّ الدبلوماسية المناخية حلقة الوصل بين مناقشات المصلحة الوطنية والتعاون الدولي. وتضمن التقييم الدقيق للمصالح وأهداف الدول الأخرى، وإفساح المجال للاتفاق بشأن العمل المناخي.

لذلك، فإن عصر الدبلوماسية المناخية التي تركز على المفاوضات يقترب من نهايته، ويجب أن يحل محله الآن عصر التنفيذ والمساءلة. وما يتخلف هو تنفيذ الحكومات وقطاع الأعمال لالتزاماتها واتخاذ الإجراءات على المستوى المطلوب لتجنب الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي بدأ الشعور بها بالفعل بسبب التغير المناخي. فاستمرار ارتفاع الانبعاثات العالمية بعد أكثر من ٣٠ عامًا من اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي يشكل إدانة مؤسفة للحكومات لفشلها في تنفيذ مخرجات "الدبلوماسية المناخية".

لذا تتحدد إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أثر تغير السياسة المناخية على السياسة الخارجية؟

**تساؤلات الدراسة:** ويتم الإجابة على التساؤل الرئيسي من خلال التساؤلات

الفرعية الآتية:

١. ما هي القيود والثغرات التي تعيق الدبلوماسية المناخية؟
٢. ما هي استكشاف وتعزيز "الدبلوماسية المناخية الإفريقية من أجل العمل المناخي"؟
٣. ما هي أوجه التعاون الدولي لمواجهة تأثير السياسة المناخية على السياسة الخارجية؟
٤. ما هي الآليات الدولية لتعزيز السياسات الخارجية التغيرات المناخية؟
٥. ما هي العلاقة بين التغيرات المناخية وتشكيل السياسات الدولية؟

**أهداف الدراسة:**

١. تحديد القيود والثغرات التي تعيق الدبلوماسية المناخية.

٢. توضيح طرق استكشاف وتعزيز "الدبلوماسية المناخية الإفريقية من أجل العمل المناخي".

٣. عرض أوجه التعاون الدولي لمواجهة تأثير السياسة المناخية على السياسة الخارجية.

٤. توضيح الآليات الدولية لتعزيز السياسات الخارجية التغيرات المناخية.

٥. عرض العلاقة بين التغيرات المناخية وتشكيل السياسات الدولية.

### منهج الدراسة:

يجمع الباحث في هذه الدراسة بين منهجين، هما: المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

## المبحث الأول

### ماهية الدبلوماسية المناخية الدولية

يقصد بالمناخ: مجموعة من العوامل والظروف المهيمنة على الوسط الطبيعي للكرة الأرضية، وتعدّ الشمس المصدر الوحيد للطاقة المنظمة لمناخ الأرض، ومن خلال زيادة أشعة الشمس وقلتها يحدث الرياح، التي تقوم بتوزيع الحرارة والرطوبة حول الكرة الأرضية وتعرف ظاهرة تغير المناخ بأنها اختلال في ظروف الطقس المعتادة، كالحرارة وأنماط الرياح والأمطار؛ مما يؤدي إلى تأثيرات شديدة على الأنظمة الحيوية، وتغير في المناخ؛ مما ينتج عنه عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة التأثير، ولا يمكن توقعها<sup>(٥)</sup>.

وقد أشارت إلى تغير المناخ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ "حيث عرفته بأنه تغير في المناخ، يرجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يؤدي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي للأرض"<sup>(٦)</sup>.

<sup>(٥)</sup> سعيد فتوح النجار، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، المؤتمر العلمي الخامس، كلية

الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٨، ص ٣.

<sup>(٦)</sup> اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة، ١٩٩٢، ص ٣.

## المطلب الأول

### مفهوم الدبلوماسية المناخية

تشير التعريفات الشائعة للدبلوماسية إلى إدارة العلاقات الدولية أو التأثير على قرارات وسلوكيات الحكومات الأجنبية من خلال الحوار والتفاوض. إن الدبلوماسية باللغة العامية الحالية أوسع من العلاقات الثنائية؛ إذ تشمل الحوار متعدد الأطراف ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية وغيرها.

وعليه، تشير الدبلوماسية المناخية أو دبلوماسية المناخ إلى الأنشطة المذكورة أعلاه التي تم القيام بها لمعالجة إشكالية التغير المناخي العالمية.

وتشير الدبلوماسية المناخية أيضًا إلى مفاوضات المناخ العالمية التي تهدف إلى صياغة استجابة مشتركة لإشكالية التغير المناخي. ولعل العنصر الأبرز في الدبلوماسية المناخية هو عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) واجتماعاتها السنوية للحكومات، فإنها تظهر الآن أيضًا في العلاقات الثنائية بين الدول، وفي جميع العمليات متعددة الأطراف تقريبًا ومؤتمرات القمة العديدة.

ولطالما تم تعريف الدبلوماسية المناخية على أنها استخدام القنوات والإستراتيجيات الدبلوماسية لمعالجة التغير المناخي وتأثيره على العلاقات الدولية. فهي تتطوي على التفاوض وتنفيذ السياسات والمعاهدات والاتفاقات المتعلقة بالمناخ على المستوى الدولي، فضلاً عن التعاون بين البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين للحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة، والتكيف مع آثار التغير المناخي، وتعزيز التنمية المستدامة.

كما تعرف بأنها شكل من أشكال السياسة المستهدفة التي تشير إلى استخدام الأدوات الدبلوماسية لدعم تحقيق الأهداف المناخية الدولية للحد من الآثار السلبية للتغير المناخي على السلام والاستقرار والازدهار. وبعبارة أخرى، تهدف الدبلوماسية المناخية إلى إعطاء الأولوية للتعميم.

وعليه، فإن الدبلوماسية المناخية تعمل انطلاقًا من مبدئين؛ الأول: الدبلوماسية بالقدوة؛ حيث تقدم الدولة أو المنطقة مثالاً يُحتذى به من خلال وضع هدف طموح

للمساهمات المحددة وطنياً في حل إشكالية التغير المناخي، مع العمل المستمر على الهدف المرجو على فترات متفق عليها دولياً.

**والثاني،** إنها تضرب مثلاً من خلال الالتزام بالتعاون الدولي بحيث لا يقنع مثالها المحلي البلدان الأخرى فحسب بأن تحذو حذوها، بل يرافقها أيضاً أعمال متطلعة إلى الخارج تُعزّز مرونة المناخ والطموحات المناخية لدى تلك الأطراف غير القادرة على أن تحذو حذوها دون دعم. وك ممارسة نموذجية، فإن الدبلوماسية المناخية هي محلية ودولية في آنٍ واحدٍ.

جدير بالذكر أن عام ٢٠٢٣م كان عامًا مهمًا بالنسبة للدبلوماسية المناخية. فقد هدف اتفاق باريس ٢٠١٥م إلى الحد بشكلٍ كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين، مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى ١.٥ درجة مئو.

ويشكل "التقييم العالمي" الخاص بالاتفاق مراجعة دورية لمدى توافق المساهمات المحددة وطنياً للبلدان مع هدف ١.٥ درجة مئوية، وما يصاحب ذلك من ميزانية الكربون العالمية المتبقية (حتى الآن ٢٥٠ جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون). واختتمت عملية التقييم العالمية الأولى في مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة المعني بالتغير المناخي (COP28) في دبي نهاية عام ٢٠٢٣م؛ حيث تم التفاوض على الاتفاق بشأن الجولة التالية من الأهداف.

باختصار، يمكن ملاحظة الدبلوماسية المناخية من خلال موقف مشترك منسّق وتصميم رؤى سياسية قوية لتنفيذ الجهود الجماعية في مواجهة تحديات التغير المناخي المعقّدة.

## المطلب الثاني

### القيود والشغرات التي تعيق الدبلوماسية المناخية

أجبر الطقس المتطرّف والكوارث الطبيعية ملايين الأشخاص على الفرار من منازلهم بحثاً عن الطعام والمراعي خلال الفترة الماضية وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية

إلى أن حوالي ٤٧ مليون شخص في القرن الإفريقي يحتاجون إلى مساعدات غذائية إنسانية.

ويعاني نحو ٣٢ مليون منهم من انعدام الأمن الغذائي الحاد في كينيا والصومال وإثيوبيا فحسب، هذا فضلاً عن سريان الكوارث الوطنية المعلنة في عام ٢٠٢١م، وفقدان سُبل العيش؛ وزيادة المخاوف بشأن تفشي الأمراض وتدمير الممتلكات والبنية التحتية؛ كما تم الإبلاغ عن ارتفاع المخاطر الاقتصادية والأمنية جراء التغير المناخي في البلدان الثلاثة المذكورة.

لقد أدّى التفاعل بين تلك التحديات غير المترابطة إلى خلق "أزمة متعددة" في المنطقة. فأزمة المناخ يصاحبها النزوح، وتزيد من تعقيد الحياة، لا سيما لأولئك الذين أُجبروا بالفعل على الفرار. الأمر الذي يخلق معه صعوبة في توفير الحماية والحلول المواتية للنازحين جراء تزايد الظروف المتدهورة المصاحبة للتغير المناخي في مناطق المنشأ واللجوء.

كما يعيش الملايين من اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية في "مناطق مناخية ساخنة"؛ يفتقرون عادةً إلى الموارد اللازمة للتكيف مع بيئة غير مضيّفة على نحو متزايد. وتُعدّ منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي والبحيرات الكبرى (EHAGL) واحدة من أكثر المناطق عُرضة لتداعيات التغير المناخي على مستوى العالم، وقد تنامي عدد النازحين قسراً في المنطقة ثلاثة أضعاف تقريباً خلال العقد الماضي وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فقد أدّى الجفاف إلى نزوح حوالي ١.١ مليون شخص من منازلهم في الصومال خلال عام ٢٠٢٢م. ومن الصعب على الصومال إعطاء الأولوية للعمل المناخي في هذه الحالة.

### المطلب الثالث

#### استكشاف وتعزيز "الدبلوماسية المناخية الإفريقية من أجل العمل المناخي"

تُعدّ معالجة التغير المناخي أحد الأهداف الأساسية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، ولطالما يدعو الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة البلدان إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة التغير المناخي وآثاره، برزت الدبلوماسية

المناخية كواحدة من الأدوات الرئيسية في الاستجابة العالمية للتغير المناخي مع القدرة على تعزيز إدارة المناخ في جميع أنحاء العالم.

وبما أن التغير المناخي يشمل مختلف القطاعات وأهداف التنمية المستدامة، ربطت بعض البلدان جهود الهدف ١٣ بمساهماتها المحددة وطنياً ودرست التأثيرات على القضايا المتعلقة بسبل العيش والزراعة والصحة والتعليم والتمويل. كما أوضحت البلدان الروابط بين التكيف وأهداف التنمية المستدامة والأطر العالمية الأخرى، بما في ذلك اتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠م).

وهذا اعتراف بإمكانية العمل التعاوني وأهمية التنسيق المشترك بين مختلف مستويات الحكومة. ورغم هذا النهج تظل المساعدات الإنسانية في القرن الإفريقي تركز إلى حد كبير على القدرة على الاستجابة للآثار المباشرة لحالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ لإنقاذ الأرواح وحمايتها، لذلك فإن تمويل العمل المناخي يجب أن يكون متعدد المستويات على مر السنوات، مع مواءمة التمويل مع خطط التنمية والتكيف الوطنية. بالإضافة إلى مبادرات المرونة لضمان القدرة والصمود.

ومع ذلك، حتى الآن، تلقت العديد من البلدان في منطقة الساحل ومنطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي والبحيرات الكبرى، أقل من متوسط مبلغ تمويل التكيف مع التغير المناخي للفرد مقارنة بالبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض، على الرغم من تصنيفها في قمة الضعف المناخي. وفي هذا السياق، يصبح النظر في الاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز الاعتماد على الجانب الوطني أكثر أهمية؛ لأنه يحمل القدرة على تقليل الحاجة الماسة للمساعدة المستمرة على المدى المتوسط إلى الطويل.

تتميز الخلفية التي تتكشف فيها أزمة المناخ بتزايد المنافسات الجيوسياسية، بما في ذلك النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني في القرن الإفريقي، والتي تشمل جهات دولية فاعلة بارزة. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد خطاب العدالة المناخية المتنامي على أهمية تعزيز نهج الأمن المناخي الذي يركز على إفريقيا. وبناء على ذلك، فإن تعزيز أجندة الدبلوماسية المناخية التي تعالج بشكل أكثر فعالية تحديات واحتياجات المناخ والأمن

والسلام المترابطة في القارة الإفريقية، أمرٌ مهمٌ من منظور العدالة المناخية، وكضرورة لتعزيز الشراكات الإفريقية-الإفريقية في سياق الديناميكيات العالمية الحالية. فكينيا والصومال وإثيوبيا تمتلك خطط عمل والعديد من الاستثمارات مثل المساهمات المحددة وطنياً، ورغم ذلك جاءت نتائج جهود هذه الدول الثلاث) الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، واتفاق باريس لعام ٢٠١٥م، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو لعام ٢٠٠٥م للحد من انبعاثات غازات الدفيئة) للتخفيف من التغير المناخي مختلطة؛ حيث تشهد الجهود تنوع الأولويات الوطنية مع وجود النهج المجزأ إلى حد كبير في مواجهة التحديات المعقدة والعابرة للحدود.

ومن هنا، يمكن لهذه الدول الثلاث استكشاف "الوحدة الإفريقية من أجل العمل المناخي". وفي ظل الأهداف المشتركة والتحديات المتمثلة في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة؛ من خلال زيادة الغطاء الشجري، واعتماد خيارات الطاقة الخضراء، فمن الممكن أن يبدأ هذا العمل بجهد دبلوماسي مناخي ثلاثي مُوجَّه نحو التشجير وتوليد الطاقة المتجددة. ويمكن أيضاً النظر في إدارة المياه المشتركة والبنية التحتية عبر الحدود. ويمكن لإثيوبيا من خلال مكاتب الاتحاد الإفريقي وكينيا من خلال لجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بتغير المناخ (CAHSGCC)، على سبيل المثال، تعبئة الملايين من شتلات الأشجار لتسريع حملات التشجير في البلدان الثلاثة، وتنشيط مبادرة التكيف مع المناخ الجارية في الصومال.

وستستفيد هذه الدبلوماسية المناخية الثلاثية الأطراف من شراكات التنمية التكميلية ودعم المستثمرين والمغتربين. ويمكن الاستفادة من هذه الأموال، على سبيل المثال، لمساعدة الصومال على جمع نحو ٤٨.٥ مليار دولار أمريكي الذي تحتاجه للتكيف على المدى القصير. ويمكن لكينيا زيادة قدرة المجتمعات والمناطق الجغرافية في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة على مواجهة الآثار الضارة للمناخ بتعزيز قدرات الهيئة الوطنية لإدارة الجفاف.(NDMA)

ويمكن لمنطقة القرن الإفريقي -بدعم من الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد)، على سبيل المثال- تقديم مساعدات إنمائية، وتحويلات مالية لدعم العمل المناخي، ودعم الصومال و/أو المجتمعات الأخرى التي تواجه مأزقًا مماثلًا في منطقة القرن الإفريقي. فقد تساعد هذه الإجراءات في حل "الأزمة المتعددة"

## المبحث الثاني

### التعاون الدولي لمواجهة تأثير السياسة المناخية على السياسة الخارجية

نظرًا لكون التغيرات المناخية ظاهرة عابرة للحدود، يمكن أن تمتد آثارها السلبية إلى المجتمع الدولي بأسره؛ كان ذلك سببًا في تعاون الدول ووقوفها إلى جانب بعضها البعض من خلال المنظمات الدولية العالمية المتمثلة في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتنظيم العديد من المؤتمرات الدولية لمناقشة ما نتج عن هذه الظاهرة من مخاطر تمس الأمن الدولي والتوجيهات الوقائية؛ تجنبًا للمخاطر المستقبلية، التي تؤثر على جوانب الحياة البشرية كافة، وسأتحدث عن صور التعاون الدولي في مطلبين.

**المطلب الأول:** جهود الأمم المتحدة لحماية الأمن الدولي من آثار تغير المناخ.

**المطلب الثاني:** الآليات الدولية الأخرى لحماية الأمن الدولي من الآثار المترتبة على التغيرات المناخية.

## المطلب الأول

### الآليات الدولية لتعزيز السياسات الخارجية للتغيرات المناخية

لم يتوقف القانون الدولي من خلال أشخاصه الرئيسية الدول والمنظمات الدولية- عن حماية الأمن الدولي من آثار التغيرات المناخية كما أن هذه الجهود الدولية لم تقتصر على الأمم المتحدة فقط، بل كان للقانون الدولي من خلال منظماته الدولية والإقليمية- دور بارز في هذا المجال؛ يتمثل هذا الدور في سعيه إلى التقليل من هذه المخاطر من خلال محاولات عديدة، بعضها مقنن في اتفاقيات دولية، والبعض الآخر كان عبارة عن مؤتمرات دولية تضع مقترحات وحلول لمعالجة قضية التغيرات المناخية.

**أولاً: الاتفاقيات الدولية:****١- بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧:**

تعتبر الاتفاقية الإطارية التابعة للأمم المتحدة- خطوة تمهد لوضع آلية ملزمة للدول؛ لذلك اتفقت الأطراف على ضرورة إبرام اتفاق دولي له طبيعة أكثر إلزاماً من الاتفاقيات السابقة. وقد عقد الأطراف مؤتمراً ثالثاً بمدينة كيوتو اليابانية عام ١٩٩٧م، تم الاتفاق على إبرام بروتوكول كيوتو<sup>(٧)</sup>، ويعد هذا الاتفاق خطوة تنفيذية ملزمة لكل الدول، ويهدف إلى تخفيض نسبة غازات الدفيئة في الغلاف الجوي؛ لحماية البيئة من الأضرار التي تهدد الأمن البشري، ويتضمن بروتوكول كيوتو مجموعتين من الالتزامات<sup>(٨)</sup>، تقع الالتزامات الأولى على عاتق جميع الدول الأعضاء والالتزامات الأخرى خاصة بالدول المتقدمة، وتتمثل أهمها في تقليل مسببات غازات الدفيئة، والحفاظ على مستويات هذه الغازات، والعمل على زيادتها كالتزام بعدم قطع أو حرق الغابات؛ وذلك لأنها تساعد على امتصاص غازات الدفيئة، وهذه الالتزامات كانت بهدف تقديم الدعم للدول النامية ومساندتها للتغلب على هذه الآثار؛ لأنها الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية؛ حيث تلتزم الدول المتقدمة وتتعهد بتقديم التمويل الكافي والتسهيلات اللازمة لنقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية الفقيرة، كما تتعهد بمد يد العون والمساعدة إلى الدول النامية، وتوفير الموارد المالية، مع ضرورة تأمين كفاية هذه الموارد لمواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي بشكل لا يؤثر على سبل العيش، وقد وضع اتفاق كيوتو ثلاث آليات لمواجهة التغيرات المناخية وتقليل غازات الدفيئة، أولى هذه الآليات: (آلية الإتجار في الانبعاثات)، وتعني التبادل التجاري بين الدول المعنية بهدف تخفيض انبعاثاتها، فإذا

<sup>(٧)</sup> تم اعتماده في ١١ ديسمبر عام ١٩٩٧ في مدينة كيوتو اليابانية، وسمي بروتوكول كيوتو على اسم هذه المدينة، ودخل حيز النفاذ في ١٦ نوفمبر عام ٢٠٠٥، ويتكون من ديباجة، و ١٧ مادة، بالإضافة إلى مرفقين [راجع بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٧].

<sup>(٨)</sup> نص المادة (١١) من بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة ٢٠٠٥، ص ١١.

نجحت دولة في تخفيض انبعاثاتها، وحققت نسبة أعلى من النسبة المحددة لها طبقاً للبروتوكول، فيكون لها الحق في بيع النسبة الزائدة إلى دولة أخرى أخفقت في تحقيق نسبتها من خفض الانبعاثات الحرارية وفي ذلك مصلحة للدول الأطراف في عقد التبادل، فالدولة الأولى استفادة مادياً من هذه المبادلة، والدولة الثانية تمكنت من تغطية نسبتها في الانبعاثات.

## ٢- اتفاقية باريس للمناخ سنة ٢٠١٥:

عملت اتفاق باريس على حماية الأمن الدولي من الآثار المترتبة على تغير المناخ بعد أن اعترف بأن تغير المناخ يؤثر على الأمن البشري وحقوق الإنسان، كما يعد أول اتفاق دولي ينص على ضرورة مراعاة الفئات الضعيفة بإلزام الدول الأطراف بالحفاظ على حقوق هذه الفئات الضعيفة عند اتخاذ إجراءات للتصدي لآثار تغير المناخ<sup>(٩)</sup>. ومن هذه الفئات ذوي الإعاقة، والأطفال والمرأة. كما راعت الظروف المعيشية التي تمر بها الدول النامية جراء التغيرات المناخية، وذلك بإلزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدات وتمويل الدول النامية للتخفيف الانبعاثات، ويستمر هذا الإلزام حتى عام ٢٠٢٥ بتقديم ١٠٠ مليار دولار سنوياً، وذلك الإلزام للحفاظ على الأمن الدولي الذي يمكن أن يتأثر بنقص الموارد والاحتياجات الأساسية في الدول النامية؛ حيث ينتج عنها نزاعات داخلية، وتكوين جماعات إرهابية لسد الفجوات التي تعجز الدول عنها، ولجوء المواطنين للهجرة غير الشرعية؛ بحثاً عن سبل العيش، وغير ذلك من وجوه الإخلال بالأمن الدولي.

<sup>(٩)</sup> تنص على: "ينبغي للأطراف عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ - أن تحترم وتعزز وتراعى ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال".

**ثانياً: المؤتمرات الدولية لحماية الأمن الدولي من تغير المناخ:**

تعددت المؤتمرات الدولية التي تتادي بالحد من المخاطر التي يسببها تغير المناخ على البيئة، كما يسبب إضعاف للموارد الطبيعية عن التجدد التلقائي الذي يعوق عملية التنمية، وقد كان ذلك محركاً رئيسياً في دعوة الجمعية العامة الدول الأطراف إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية<sup>(١٠)</sup>، الذي كان مقره في مدينة "أستوكهولم" عام ١٩٧٢، وقد نصت أولى مبادئ هذا المؤتمر على مراعاة حقوق الإنسان في ظل ظروف بيئية تسمح للإنسان بالتمتع بهذه الحقوق، كما أشار هذا الإعلان على أهمية دور الدول النامية في حماية مواردها الطبيعية، كما أن للمنظمات الدولية دور فعال في تعزيز وزيادة القدرة الإنمائية للدول النامية؛ لكي تستطيع مواجهة الآثار المالية المترتبة على تطبيق التدابير البيئية<sup>(١١)</sup>.

كما ناقش المؤتمر الأخطار ذات الصلة بالبيئة الإنسانية، وحث الدول على أن ضرورة وضع تشريعات داخلية تشتمل على تدابير لمنع تلوث البيئة الطبيعية وفرض عقوبات على من ينتهك هذه التدابير، وتشجيع الدول على التعاون الدولي لحماية البيئة؛ وذلك من خلال إبرام المعاهدات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. كما ساهم مؤتمر أستوكهولم في تدوين قانون دولي للبيئة على المستوى الدولي والإقليمي<sup>(١٢)</sup>.

وتوالى المؤتمرات ذات الشأن فعقد مؤتمر نيروبي سنة ١٩٨٢، الذي عمل على تقييم الحالة البيئية على نطاق العالم من خلال عمل إحصائيات للأضرار البيئية وما يمكن معالجته منها ووضع سبل وأسس جديدة تحدد علاقة الإنسان بالموارد الطبيعية، وحث الدول على تضافر الجهود الدولية من أجل حماية البيئة<sup>(١٣)</sup>.

<sup>(١٠)</sup> سلامة طارق عبد الكريم: الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٧١.

<sup>(١١)</sup> مفيد عبد الجليل الصلاحي: الحماية الدولية والجنائية للبيئة، دراسة تأصيلية لحماية البيئة من التلوث البيئي في القانون الدولي العام والقانون الجنائي الوطني، كلية الحقوق جامعة طنطا، ص ١٣.

<sup>(١٢)</sup> مصطفى كمال طلبة، ط ٢، بيروت، ١٩٩٥. [برنامج الأمم المتحدة للبيئة انقراض كوكبنا التحديات والآمال، مركز دراسات الوحدة العربية ص ٢٨٨].

كما عقد الإعلان العالمي للطبيعة الصادر عام ١٩٨٣، الذي أصدرته الجمعية العامة، وقد أشار إلى أهمية وجود مناخ دولي آمن يحافظ على السلم والأمن الدوليين، ويكون خاليا من أي تهديد للموارد الطبيعية والفكرية من التسليح؛ حيث إن وجود مناخ دولي آمن يحافظ على البيئة من الدمار الذي تحدثه الحروب<sup>(١٣)</sup>.

وقد استمرت الدول في الاهتمام بآثار التغيرات المناخية التي ينتج عنها مخاطر على الغلاف الجوي، ومن ثم التأثير على حقوق الإنسان والأمن البشري، فعقد إعلان لاهاي عام ١٩٨٩ بهولندا الذي يربط بين حماية البيئة وحقوق الإنسان في الحياة وينادي السلطات والمؤسسات باتخاذ قرارات فعالة؛ للحفاظ على الغلاف الجوي وعلى درجة حرارة الأرض، كما حرص على حق الدول النامية التي تكون أكثر تأثراً بالتغيرات المناخية في التنمية؛ حيث ألزم الدول الصناعية المتقدمة بتقديم المساعدة إليها<sup>(١٤)</sup>، وقد أكد إعلان قمة الأرض عام ١٩٩٢ (إعلان ريو) في المبدأ الأول منه على حق الإنسان في أن يعيش حياة صحية خالية من الأمراض، كما أشار إلى ضرورة حماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب الضعيفة التي تعاني من الاضطهاد والاحتلال.

وقد كان لهذه المؤتمرات الدور البارز في الاهتمام الدولي بالمخاطر البيئية التي تعوق التنمية المستدامة، حيث أنه بعد إعلان ريو انخفض مستوى التلوث على مستوى العالم المتقدم، ويُعد ذلك من الآثار الإيجابية لهذا المؤتمر؛ حيث أشار الإعلان إلى مبدأ (الملوث يدفع)، فنص في المبدأ (١٦) منه على أنه يجب أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع التكاليف البيئية الداخلية، واستخدام الاتفاقيات الاقتصادية التي تأخذ في الحسبان منهج أن الملوث يجب من حيث المبدأ - أن يتحمل تكاليف التلوث، مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح العامة، وبدون الإضرار بالتجارة والاستثمارات الدولية<sup>(١٥)</sup>.

<sup>(١٣)</sup> مصطفى كمال طلبه، المرجع السابق، ص ٢٨١.

<sup>(١٤)</sup> علواني مبارك: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة محمد بن خضير بسكرة، ٢٠١٧، ص ٦٢.

<sup>(١٥)</sup> إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المبدأ (١): يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في ونام مع الطبيعة. [تقرير مؤتمر الأمم

كما أشار إلى ضرورة تطبيق مبدأ (العدالة المناخية)، وذلك عن طريق إعمال الحق في التنمية بين الدول، وتوزيع الاحتياجات الإنمائية بشكل منصف؛ لتحقيق التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية<sup>(١٦)</sup>، كما أوجب على الدول إصدار تشريعات فعالة من أجل حماية البيئة.

إلا أنه من الملاحظ دولياً أن الدول النامية مازالت تعاني من التدهور بسبب التغيرات المناخية ويرجع ذلك إلى تراخي الدول في تنفيذ بنود هذا الإعلان؛ بسبب الآثار الاقتصادية المترتبة على الالتزام بأحكامه، كما أن المبادئ المتعلقة بحماية الغابات التي كانت محل خلاف في المؤتمر - لم تقنن إلى اتفاقية ملزمة، بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الغابات في تحقيق التوازن البيئي والحفاظ على التنوع البيولوجي.

### المطلب الثاني

#### التغيرات المناخية وتشكيل السياسات الدولية

في العقود الأخيرة، أصبحت التغيرات المناخية محركاً رئيسياً في تشكيل السياسات الدولية، حيث باتت القوى العظمى تدرك أن التأثيرات البيئية لم تعد مجرد قضية داخلية، بل أصبحت عاملاً عالمياً يؤثر على العلاقات الدولية، الأمن القومي، والاقتصاد العالمي.

ومن تأثير التغيرات المناخية على سياسات القوى العظمى هو التنافس على الموارد الطبيعية مع ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد في القطب الشمالي، ظهرت فرص جديدة لاستغلال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن. هذا التغير دفع القوى الكبرى مثل روسيا، الولايات المتحدة، والصين إلى تعزيز وجودها في هذه المناطق، مما أدى إلى توترات جيوسياسية جديدة والأمن الغذائي والهجرة تؤدي التغيرات المناخية إلى

---

المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٤، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، ص ٢.

(١٦) يراجع المبدأ الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة". [تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٣، ص ٣].

تغيرات في أنماط الطقس والزراعة، مما يؤثر على الأمن الغذائي في مناطق مثل أفريقيا وآسيا، فالقوى الكبرى تتعامل مع هذه القضية من خلال سياسات المساعدات، لكنها تواجه أيضاً تحديات مرتبطة بتدفق اللاجئين الناجم عن الجفاف والكوارث الطبيعية والاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا.

والسباق لتطوير تقنيات الطاقة النظيفة يعد عاملاً رئيسياً في إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية للقوى العظمى. الاتحاد الأوروبي يقود الطريق في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، بينما تسعى الصين إلى السيطرة على سوق الطاقة المتجددة من خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية والبطاريات الكهربائية، والأمن القومي والتغيرات المناخية، فالدول الكبرى مثل الولايات المتحدة ترى التغيرات المناخية تهديداً للأمن القومي، حيث قد تؤدي الكوارث البيئية إلى زعزعة الاستقرار في مناطق حساسة، مما يعزز احتمالات نشوب صراعات مسلحة.

فلقد بات واضحاً أن التغيرات المناخية ليست مجرد قضية بيئية، بل محرك حقيقي لصياغة السياسات العالمية. القوى العظمى، مدفوعة بالتغيرات في المناخ، تتخذ قرارات تتعلق بالاقتصاد، الأمن القومي، والسياسات الخارجية، مما يبرز الحاجة إلى تعاون دولي لمواجهة التحديات المشتركة.

### المطلب الثالث

#### نحو مقاربة جديدة في التغير المناخي والسياسات الخارجية

في ضوء ترجيح الرأي القائل إن العلاقة بين التغير المناخي اندلاع الصراعات والحروب تتداخل فيها عوامل عدة وتتشابك فيها عناصر عدة لتفسير وقوع الحدث أو الظاهرة بشكل تبادلي، ثمة أهمية للبحث عن مقاربة جديدة تحد من تأثيرات التغير المناخي كأحد العوامل الأكثر أهمية في الوقت الراهن لتفاقم حدة الصراعات، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، هناك محاولة لمعالجة تداعيات هذه التغيرات غير الإنسانية عبر العمل على تطوير الحلول التكتيكية القصيرة الأجل والاستراتيجيات الطويلة الأجل بهدف تطوير القدرات التكيفية لمساعدة البشرية على البقاء. في هذا الشأن، تبرز الحاجة للعمل على ثلاثة مستويات:

**الأول: فني،** من خلال تعزيز نظم الإنذار المبكر بالظواهر الجوية والمناخية الكارثية، مثل الأعاصير والفيضانات وموجات الحرارة الشديدة. فهناك أهمية قصوى لوجود هذه النظم المتطورة في توفير البيانات والمعلومات التي تساعد بدورها في وضع الخطط العملية من المساعدات التقنية والمالية الأكثر ملاءمة للتكيف مع التغيرات البيئية، ما يسهم بدوره في تجنب الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن تلك الأحداث الطارئة. بل تسهم هذه البيانات في وضع خطط أكثر وضوحا بما يجب تنفيذه من خدمات البنية الأساسية، مع الأخذ في الحسبان أن الصعوبة التي تواجه توافر البيانات تتسع لتأخذ في حساباتها أن الكوارث والمخاطر البيئية متعددة الأوجه ومتنوعة القطاعات، وهو ما يرتبط بتباين العوامل التي يعمل فيها العلماء والمتخصصون، الأمر الذي يستوجب خلق الجسور بينهم بهدف تأطير المعلومات المتعلقة بهذه المخاطر وتحليلها وإيصالها بشكل سليم بما يضمن اتخاذ القرارات الفعالة القادرة على الحد من مخاطر الكوارث.

**الثاني: قانوني،** من خلال ضرورة التوصل إلى اتفاقية دولية ملزمة للجميع بشأن العمل على خفض الانبعاثات الكربونية، وهي المهمة المأمولة من قمة شرم الشيخ في نوفمبر القادم Cop27. صحيح أن مؤتمر تغير المناخ في جلاسكو حقق نجاحا في وضع برنامج عمل لتحديد هدف عالمي بضرورة الالتزام بـ ١.٥ درجة مئوية زيادة في حرارة الأرض، بيد أن الدول الكبرى المصدرة للانبعاثات لم تتمكن من تحقيق مثل هذه الالتزامات بما يستوجب أن يكون ثمة التزام حقيقي على الجميع بالعمل للحد من هذه الانبعاثات عبر استراتيجية متكاملة الأبعاد وشاملة القطاعات كافة، مثل الطاقة، والنقل، والبناء، والصناعة، والزراعة، والغابات، والنفايات، إذ كثيرا ما نركز على الانبعاثات الصناعية والمنزلية. في حين أشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تغيير أنماط استخدام الأراضي في دول العالم النامية يؤدي إلى تدفق الكربون إلى الغلاف الجوي، مع إزالة الغابات المدارية كمصدر رئيسي لزيادة انبعاثات الكربون، خاصة في منطقة الأمازون البرازيلية، وهي أكبر مساحة من الغابات الاستوائية في العالم (١٨).

هناك ضرورة أيضا للعمل على ضمان الالتزام الدولي بحماية لاجئي المناخ عبر إعادة النظر في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها التكميلي لعام ١٩٦٧، لجعلهما أكثر التزاما. إذ إن الاتفاقية رغم نصها على أنها «ملزمة من الناحية القانونية»، فليست هناك أية هيئة دولية تلزم الدول المخالفة لأحكامها وتوقع عليهم عقوبات بسبب ذلك. ما تقوم به المفوضية السامية في حق المراقبة لا يتجاوز حث الدول على الالتزام والشجب والتتديد. الأمر نفسه ينسحب على الميثاق العالمي للدول الأعضاء بالأمم المتحدة للهجرة الآمنة، الموقع عام ٢٠١٨، وهو ميثاق غير ملزم. وعليه، باتت هناك ضرورة للبحث عن آليات تضمن التزام الدول بما تنص عليه هذه الاتفاقيات والمواثيق وتوقيع عقوبات على الدول المخالفة، بما يضمن أن تؤتي الجهود الدولية والإقليمية ثمارها في مواجهة خطر يزداد انتشارا.

### الثالث والأخير: إنساني، من خلال العمل على مسارين:

١- توفير الاحتياجات الأساسية بالقدر الكاف لحماية لاجئي المناخ من مخاطر محدقة بهم كما سبقت الإشارة، حيث يواجه هؤلاء اللاجئين واقعا مأساويا، لأنهم موجودون في الخطوط الأمامية لحالات الطوارئ المناخية أو ما يطلق عليه بعض المراقبين المناطق الساخنة مناخيا، فهؤلاء يفتقرون إلى الحد الأدنى من الموارد الضرورية للتكيف مع التطورات الناجمة عن الكارثة البيئية.

كما يجب الأخذ في الحسبان حجم الموارد المالية المطلوبة لتوفير كل تلك الاحتياجات، خاصة مع الزيادة المتوقعة في أعداد هؤلاء اللاجئين على النحو الذي ترصده بعض الدراسات والتقارير، وإن ظلت غير دقيقة، ولكنها مؤشر مهم إلى التوجه المستقبلي لزيادة أعدادهم كما سبقت الإشارة.

٢- إقرار السلام والاستقرار، إذ لا يمكن أن يكون الاعتماد على المساعدات الإنسانية أمرا مستمرا، وإنما بشكل مؤقت للتعامل مع تداعيات تلك الكوارث والحروب والنزاعات المرتبطة بها، بما نخلص معه إلى تأكيد أن الحل الوحيد لمواجهة تداعيات التغير المناخي هو التكامل والتعاقد في سبيل إقرار السلام والاستقرار، وإلا سنكون قد أضفنا عاملا مهما قد يشعل الحروب والنزاعات في كثير من المناطق، وقد يزيد من وتيرتها في مناطق ملتهبة بطبيعتها.

### الخاتمة وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

إن حالة الطوارئ المناخية تلوح في الأفق، ويجب استخدام كل الوسائل المتاحة للبشرية لتسريع العمل لتحقيق هدف عدم تجاوز زيادة درجة الحرارة العالمية ١.٥ درجة مئوية. إن الآثار المترتبة على العمل على المستوى الوطني وعلى مستوى الشركات واضحة؛ فلا بد أن تنتهي المماطلة.

وفيما يتعلق بالدبلوماسية المناخية- متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية- ينبغي أن يكون التركيز الآن على التوافق والتنفيذ، وليس على المفاوضات. وما يعنيه هذا من الناحية العملية أقل وضوحاً، ولكنه يتطلب اهتماماً عاجلاً. ويجب التصدي للزعة السائدة في العمليات الحكومية الدولية للالتزام بمبدأ "العمل كالمعتاد". ويتعين على الحكومات والعمليات المتعددة الأطراف أن تضع خططاً جديدة للأزمة، كمساهمة في إعادة التفكير في كيفية دعم الدبلوماسية وتحفيزها ودفعها بشكل أفضل للتخفيف من التغير المناخي والتكيف معه.

وبين المخاوف الأمنية قصيرة المدى والمخاوف المناخية طويلة المدى، وإدارة التخفيض التدريجي للوقود الأحفوري، وتوسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة، وإقامة تعاون دولي لتنمية الطاقة النظيفة. في البلدان الأكثر عُرضة للخطر. يمكن القول بأن الخطط الإفريقية بحاجة إلى تنويع إمدادات طاقة تلتزم بنص الدبلوماسية المناخية؛ فالدبلوماسية المناخية لا ينبغي أن تقتصر فقط على نهج التعامل مع كل بلد، بل يجب أن تسمح بالديناميكيات داخل البلد الواحد، بين أصحاب المصلحة والشركاء التجاريين. وكذلك في المجتمع المدني داخل القارة الإفريقية وخارجها.

### أولاً: النتائج:

- ١- يتأثر الأمن الدولي طبقاً لمفهومه الحديث- بالعديد من التغيرات الطارئة على المجتمع الدولي، والتي لا تعرف الحدود الدولية حيث أنها تهدد الحياة البشرية، وتؤثر على حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية والاجتماعية.
- ٢- أشارت معظم الاتفاقيات الدولية إلى أن العمل البشري من أكثر الأسباب التي تؤثر على تغير المناخ بصورة مباشرة؛ حيث الصناعات الحديثة وغيرها من الأسباب البشرية التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري في كوكب الأرض.

- ٣- تتأثر المحددات الأساسية للأمن البشري بشكل مباشر بالتغيرات الغير طبيعية في البيئة ويترتب عليها تغير المناخ والتي تؤثر على البقاء البشري من ماء، وغذاء، وهواء، ومأوى ملائم، وبيئة صحية خالية من الأمراض.
- ٤- يكفل القانون الدولي للإنسان العديد من الحقوق المدنية إلى جانب حقوقه الأساسية- من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن التغيرات المناخية تتسبب في إعاقة ممارسة الإنسان لهذه الحقوق. ومن التغيرات المناخية تتسبب في إعاقة ممارسة الإنسان لهذه الحقوق. ومن أهم هذه الحقوق حق التنمية بكافة صورها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما تعد الفئات الهشة من ذوي الإعاقة، والأطفال، والنساء من أكثر الفئات تأثراً بهذه التغيرات المناخية.
- ٥- يوجد علاقة وطيدة بين تغير المناخ والنزاعات المسلحة منذ القدم؛ حيث حرق الغابات، وقد ازدادت في القرن الواحد والعشرون- عصر التكنولوجيا والتقدم التي استخدمت الدول أسلحة تضر بالمجتمع الدولي بأسره، وليس الدولة العدو معها فقط مما يؤثر بالسلب على تغير المناخ.
- ٦- يساعد تغير المناخ وما يحدثه من آثار- على زيادة النزاعات المسلحة الدولية، كما يؤدي إلى انتشار الهجرة غير الشرعية، والصراعات الداخلية، كما يؤدي إلى انتشار الجماعات الإرهابية. وهذه الآثار تؤدي إلى زعزعة الأمن والسلم الدوليين.
- ٧- تكاتف الجهود الدولية لمواجهة المخاطر التي تحدثها التغيرات المناخية والتي من شأنها أن تهدد كافة جوانب الحياة، وذلك من خلال الاتفاقيات الدولية، التي ألزمت الدول على وضع استراتيجيات عالمية تلتزم بها الدول في تشريعاتها الداخلية؛ بهدف التقليل من غازات الدفينة والتغلب على ظاهرة الاحتباس الحراري.
- ٨- راعت الاتفاقيات الدولية تطبيق العدالة المناخية، وفي سبيل ذلك ألزمت هذه الاتفاقيات الدول بتطبيق مبادئ المساواة والشفافية والمسئولية الدولية؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما فرضت على الدول الصناعية التي تعتبر المتسبب الأكبر في التغيرات المناخية- العديد من الالتزامات، ومن أهمها: مبدأ (الملوث يدفع).
- ٩- قامت الدول بالتغلب على ظاهرة التغيرات المناخية، ومعالجة الآثار المترتبة عليها من خلال الاتفاقيات الدولية، وذلك من خلال إرساء مبدأ العدالة المناخية، كما

عملت الدول النامية على تفعيل مبدأ التنمية النظيفة، والتي تعد من أهم الأسباب التي ساعدت في التقليل من غازات الدفيئة التي تتسبب في التغيرات المناخية.

١٠- للمؤتمرات الدولية دور لا يقل أهمية عن الاتفاقيات الدولية في مواجهة آثار تغير المناخ، التي كانت النواة لمعظم الاتفاقيات الدولية، وقد شاركت مصر بقوة في الحفاظ على البيئة وحماية المناخ، فقامت -في سبيل ذلك - بالعديد من المبادرات، ومن أهمها مشروعات التنمية النظيفة، كما عقدت على أرضها مؤتمر قمة المناخ، الذي عقد في مدينة شرم الشيخ، ونتجت عنه توصيات ذات أهمية كبيرة في مواجهة هذه التغيرات.

### ثانياً: التوصيات:

- ١- إجراء تعديلات على سلطات مجلس الأمن؛ ليشمل بصورة واضحة التغيرات المناخية؛ حيث إنها يمكن أن تهدد الأمن البشري والأمن البيئي، وتكون سبباً في إطالة أمد النزاعات المسلحة.
- ٢- يلاحظ افتقار الاتفاقيات الدولية الخاصة بتغير المناخ لعنصر الإلزام حيث تغفل النص الصريح على العقوبات المترتبة على الإخلال؛ مما كان سبباً في تضرر الدول النامية. ومن الأخرى والأجدر أن تكون العقوبات الواقعة على الدول التي تخل بالتزاماتها تجاه التغيرات المناخية لا يقل صرامة عن استخدام الدول القوة العسكرية دون تصريح من مجلس الأمن.
- ٣- حظر استخدام البيئة في النزاعات المسلحة، وتقديم الردع الكافي للدول؛ من خلال المساءلة الدولية على من يقوم بهذا الجرم؛ من أجل الحفاظ على حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة خالية من الأمراض، وحماية المجتمع الدولي من الدمار الذي تسببه التغيرات المناخية، وبالرغم من الاتفاقيات الدولية التي تمت لمواجهة هذه التغيرات المناخية، إلا أن المجتمع الدولي فقد السيطرة. وخير دليل على ذلك: إعصار دانيال والتدمير الذي أحدثته بمدينة درنة" الليبية؛ ولذلك أوصي بتكثيف الجهود الدولية، والبحث عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة- التي تتسبب في هذه التغيرات المناخية، والتي تحدث آثاراً غير متوقعة، ومتابعة ذلك بصورة أكثر جدية وصرامة؛ من أجل حماية الأمن الدولي والمجتمعي من مثل هذه الكوارث.

## قائمة المراجع

### (أ) المصادر والكتب العلمية:

- إبرير هشام، فاتن صبري الليثي، نازح المناخ في القانون الدولي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة السابعة، العدد ٢، الجزائر، ٢٠٢٢.
- أبو بكر محمد الديب، الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية أبان النزاعات المسلحة، مجلة الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٧٢، مجلد ١٣، ٢٠٢٣.
- إيمان أحمد علام، آليات الحماية الدولية للبيئة من الأخطار والجوائح كلية الحقوق، جامعة بنها، العدد ٣٧، الجزء الثاني، ٢٠٢٢.
- خالد صلاح حنفي محمود النزاعات المسلحة وتغير المناخ، جريدة اللواء بالتعاون مع مؤسسة الفكر العربي، ٢٠٢٢.
- ريهام سيد كامل، تطور مفهوم الأمن الإنساني وانعكاسه على دور مجلس الأمن الدولي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، المجلد الثامن، العدد الخامس، ٢٠٢٣.
- زكية بهلول، لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنه والقانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة - ١، الجزائر، ٢٠١٩.
- سامح الشريف، أثر التغيرات المناخية على الأمن الإنساني في القارة الآسيوية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد ٦ العدد العاشر، ٢٠٢٢.
- سعيد فتوح النجار، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، المؤتمر العلمي الخامس، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٨.
- سلامة طارق عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
- صلاح عبد البديع شلبي، المنظمات الدولية في القانون الدولي والفقہ الإسلامي، كلية الشريعة والقانون بدمهور، ٢٠٢٠.
- عبد المقصود زين الدين، البيئة والإنسان (دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة)،

- منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ٢٠١٧م.
- عزة عبدالفتاح عكاشة، التغيرات المناخية ومدى تأثيرها على الامن الدولي وتأثيرها به، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، بدمنهور، عدد ٨، مجلد ١، ٢٠٢٣.
- عصام الحناوي، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب الطبعة الثانية، المنشورات التقنية- مجلة البيئة والتنمية، بيروت، ٢٠٠٨.
- علواني مبارك، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن خضير بسكرة، ٢٠١٧.
- عمورة رابح، دور مبادئ العد والإنصاف في تسوية النزاعات الدولية مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة المدية، المجلد، العدد ١، ٢٠١٨.
- فاكور البشير أحمد أبو القاسم، القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠.
- فايز محمد دويري، الأمن الوطني، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٣.
- محمد الطيار، تطور مفهوم الأمن القومي في ظل التهديدات الأمنية الحديثة، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، ٢٠٢٠م.
- محمد سعادي، اللاجئين البيئيون نحو حتمية تطور القانون الدولي لحماية اللاجئين، القاهرة، المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.
- مراد لطالي، الأمن الإنساني ضمانات أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة بوضياف بالمسيلة العدد الخامس، الجزائر، ٢٠١٧.
- مصطفى كمال طلبة، ط٢، بيروت، برنامج الأمم المتحدة للبيئة انقاد كوكبنا التحديات والآمال، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
- مفيد عبد الجليل الصلاحي، الحماية الدولية والجنائية للبيئة، دراسة تأصيلية لحماية البيئة من التلوث البيئي في القانون الدولي العام والقانون الجنائي الوطني، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٨.

- موج فهد على، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥م، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧.
- هشام بشير، الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية لظاهرة التغيرات المناخية "دراسة حالة دول الخليج العربية"، مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد ١١، ٢٠٢٢.

#### (ب) الاتفاقيات والتقارير الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة، ١٩٩٢.
- إعلان الحق في التنمية، اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦م.
- الأمم المتحدة، مقال بعنوان قرار أممي يطلب رأي محكمة العدل الدولية حول التزامات الدول تجاه المناخ، مارس ٢٠٢٣.
- بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.
- التقرير التجميعي السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الهيئة الأمم المتحدة، ٢٠٢٣.
- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- تقرير بعنوان الاستجابة للكوارث محليا بقدر الإمكان ودونيا عند الاقتضاء جمعية الصليب الأحمر الفانونوي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ٢٠٢٠م. تقرير صادر عن الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA 2020).
- تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٣.
- قرار الجمعية العامة رقم ٦٤/٢٩١ المتعلق بالأمن البشري، الدورة (٦٦)، الأمم المتحدة.
- قرار الجمعية العامة رقم ٥٣/٤٣، ونص الديباجة، الفقرة ١٠٢ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون الوثيقة (A/RES/43/53).

- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير تغير المناخ ٢٠٠٧، التقرير التجميعي، جنيف، سويسرا، ٢٠٠٨.

### (ج) مراجع الكترونية:

- تقى النجار، التغيرات المناخية والإرهاب، هل من علاقة مقال تحليلي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١، وتم نشره على الرابط التالي: التغيرات المناخية والإرهاب: هل من علاقة؟- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (ecss.com.eg). تاريخ الاطلاع ١٠/١٠/٢٠٢٤م الساعة ١١م.
- مصطفى رستم: التغير المناخي يهدد بمجاعة تحرق ب ١٢ مليون سوري اند بند نت عربية، تاريخ النشر (٢٨) أكتوبر (٢٠٢١) على الرابط التالي [https://www.independentarabia Com/node/272111](https://www.independentarabia.Com/node/272111) تاريخ الاطلاع، ١٠/١٠/٢٠٢٤م الساعة ١٠م.
- هالة أحمد الرشيدي، ماهية العدالة المناخية بين حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان: المبادئ الحاكمة والجهود الدولية لتحقيقها، دراسات في حقوق الإنسان القاهرة وتم نشره على الرابط التالي: <https://hrightsstudies.sis.gov.eg>